

اقتصاد النفط يبقّي التحديات المالية للعراق في دائرة الخطر

الحكومة تقف عند مفترق طرق بإصلاحات محدودة لاقتصاد في أمس الحاجة إلى التحول



أساس اقتصادي مترهل

قدرها 11 مليار دولار في حال تم تنفيذ السياسات الداعمة للنمو في القطاعات غير النفطية جنباً إلى جنب مع معالجة أوجه الجمود في موازنته المالية.

وقال ساروج كومار جها، المدير الإقليمي لدائرة المشرق بالبنك الدولي في وقت سابق هذا العام إن "الإصلاحات الهيكلية تعد أمراً جوهرياً لخلق مستقبل اقتصادي مستدام في العراق".

وأضاف أن "إعادة البناء بشكل أفضل هي الركيزة الأساسية لتوفير فرص عمل للشباب والمساعدة في استعادة التوازن في نفوس المواطنين، ناهيك عن التحولات المطلوبة لبناء فرص اقتصادية متكافئة للمرأة العراقية".

وتتجسد للضغط الشديدة التي واجهها الاقتصاد العراقي خلال العام الأول من الأزمة الصحية، فقد تراجع ناتجه المحلي الإجمالي إلى 178 مليار دولار، مقارنة بنحو 230 مليار دولار قبيل تفشي الجائحة.

ولطالما حثّ صندوق النقد الدولي الحكومة العراقية بتمهيد الأراضية لإصلاحات هيكلية متوسطة المدى، تستطيع دعم إدارة سياسة اقتصادية شاملة بشكل أفضل وتقوية قدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات.



علاء عبدالحسين
لا يمكن التصرف
بالوفرة المالية من
ارتفاع النفط إلا بشروط

ومن شأن تنفيذ الإصلاحات أن تساعد في تخفيف العجز في المالية العامة وضغوط سعر الصرف. ومع ذلك، تبقى القضايا الأكثر هيكلية مثل أجور موظفي القطاع العام وأوجه الجمود في المعاشات التقاعدية دون معالجة.

ويقدر المحللون أنه بإمكان العراق أن يحصل على مكاسب مالية سنوية

ووكالة الأنباء العراقية الرسمية تسديد القروض بتحسين المداخيل بشكل أكبر. وأشار إلى أنه لا يمكن للحكومة التصرف بالوفرة المالية من ارتفاع النفط إلا بشروط.

وقال عبدالحسين، إن "تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية إيجابي بالنسبة إلى اقتصاديات الدول النفطية وخصوصاً التي تعتمد بنسبة كبيرة على النفط في موازنتها". وأوضح أن "الفائدة التي يجنيها العراق خلال هذه السنة من زيادة أسعار النفط سوف تساهم بتغطية العجز في الموازنة إذا استمرت الأسعار على هذا النحو إلى نهاية السنة".

وأضاف، أنه "في حال زيادة سعر برميل النفط عن الـ 77 دولاراً فإن ذلك سيؤثر إيجابياً على الموازنة، مما يدعم سياسة الحكومة في موازنة 2022 وستساعد الحكومة بموضوع سداد القروض الموجودة عليها".

ونذلك بسبب مجموعة من العوامل المتداخلة، التي دفعت معدل البطالة إلى الارتفاع ليبلغ 40 في المئة والفقر بنحو 31 في المئة من تعداد السكان البالغ قرابة 40 مليون نسمة.

وتقول وكالة موديز إن التقدم في التنوع الاقتصادي لا يزال بطيئاً ويعرقله ضعف بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، حيث يقبع العراق في المراكز الأخيرة على مؤشر سهولة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2020، إذ يحتل المرتبة 172 من أصل 190 دولة.

كما أن الفساد المستشري في مفاصل الدولة رغم جهود الحكومة لمكافحة الفساد يشكل التحدي المؤسسي الأكبر الذي يواجهه العراق، في ظل مشهد سياسي متشرد ومخاطر الاستقرار السياسي المتزايدة وهي عوامل تهدد بمواصلة إبطاء التقدم في الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية.

وربط مستشار رئيس الوزراء علاء عبدالحسين في تصريحات نقلتها

أبقى تقييم وكالة موديز التحديات الائتمانية للعراق في دائرة الخطر بسبب اعتمادها المفرط على إيرادات النفط، مما يجعل البلد يقف في مفترق طرق ويبلغ نقطة باتت فيها الحلول السريعة محدودة وصار الاقتصاد في حاجة إلى تحول جذري إذا كان يُراد له أن يكون قادراً على معالجة تراكم الديون وتوفير الوظائف وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

بغداد - يرى محللون أن الأرقام الرئيسية الأخيرة الصادرة عن وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية يمكن أن ترسم صورة متفائلة للاقتصاد العراقي على المدى القصير، لكن عند التمعن في التقرير، يظهر أن نمو إنتاج النفط في نقطة الضوء الوحيدة في أفق قائم، كونه عصب الصادرات، ويشكل المصدر الأكبر لإيرادات الموازنة.

ورغم تثبيت موديز تصنيف العراق عند سبي. أي. 1 مع نظرة مستقبلية مستقرة، إلا أن ذلك يعكس بوضوح مدى التحديات الائتمانية التي يطرحها اعتماد البلد الكبير بشكل استثنائي، اقتصادياً ومالياً، على إيرادات النفط.

مؤشرات سلبية

- 113 مليار دولار حجم الدين العام
- 178 مليار دولار الناتج الإجمالي في 2020 مقارنة بنحو 230 مليار دولار في 2019
- 13.7 مليار دولار الفجوة المالية المتوقعة في الموازنة السنوية حتى العام 2023
- 40 في المئة نسبة البطالة في صفوف الشباب العاطلين عن العمل
- 31 في المئة معدل الفقر بين السكان الذين يبلغ تعدادهم نحو 40 مليون نسمة
- 172 ترتيب العراق على مؤشر سهولة الأعمال من أصل 190 بلداً

ويعكس حجم الديون المتركمة على العراق حالة مزمنة من الفساد والفشل في إدارة موارد البلد الذي يمتلك بالإضافة إلى ثروته النفطية الهائلة مقدرات كبيرة في قطاع الزراعة، فضلاً عن توفر بنية صناعية أرسيت خلال عقود خلت لكنها دمرت بفعل الحروب والتراخي عن تطويرها.

وتشير أرقام وزارة المالية العراقية إلى أن الدين العام للبلد بلغ بنهاية العام

جهاز الاستثمار العماني يطلق مبادرة تدعم سياسة توظيف المواطنين

وأصحاب دبلوم التعليم العام، وكذلك ما دون دبلوم التعليم العام.

ويحرص جهاز الاستثمار والشركات التابعة له على مواصلة الالتزام بالمسؤولية نحو المجتمع، عبر السعي إلى توفير فرص وظيفية وتدريبية والإسهام في ملف تشغيل المواطنين.

ويعدّ توفير فرص عمل للمعمانيين ضمن الأولويات الوطنية المهمة المتسقة مع توجهات الرؤية المستقبلية "عمان 2040" ومستهدفاتها المختلفة، لتعزيز دور الكوادر الوطنية وضرورة تدريبها وتنمية قدراتها وتمكينها في سوق العمل.

4800
فرصة عمل ستوفرها الشركات التابعة للجهاز على 3 مراحل حتى نهاية العام الجاري

وترتكز المبادرة على عدة أولويات تتمثل أبرزها في دخل الأسرة والحالة الاجتماعية وموقع العمل.

وقامت شركات تابعة للجهاز بالإعلان عن فرص وظيفية وتدريبية وآلية التسجيل فيها مؤخراً، بينما سيقوم البعض الآخر بالإعلان عن ذلك لاحقاً عبر منصاتها الخاصة، وفقاً لخطة المبادرة المعدة بالتنسيق مع وزارة العمل.

مسقط - أطلق جهاز الاستثمار العماني بالتعاون مع وزارة العمل مبادرة لتوفير قرابة خمسة آلاف فرصة وظيفية وتدريبية في مجموعة من الشركات الملوكية له، مما يدعم سياسة الحكومة في تنفيذ خطوات "التعمين".

وتأتي هذه المبادرة في إطار خطة السلطنة الشاملة لتوفير فرص عمل للمعمانيين في ظل ظروف المرحلة الراهنة المتعلقة بتداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتي أفرزت انكماشاً في أسواق العمل، إضافة إلى التأثيرات الناتجة عن الجائحة.

وقال الجهاز في بيان نشرته وكالة الأنباء العمانية الرسمية إن "المبادرة تتضمن 4800 فرصة تدريبية مقرونة بالتشغيل، وفرص تدريب على رأس العمل إلى جانب فرص تدريبية تساهم في صقل مهارات المتدربين، وتكسيهم المهارات والخبرات التي تهيئهم للانخراط في العمل".

ويفترض أن يتم تنفيذ هذه المبادرة على ثلاثة مراحل في ما تبقى من العام، ما يعني أن الحكومة تتسابق الزمن من أجل دعم سوق العمل المحلي من الشباب المتخرجين حديثاً. وتستهدف الخطوة الخريجين الحاصلين على درجة الببلوم والبيكالوريوس والماجستير من مختلف التخصصات، وكذلك المسرّحين من العمل،

على التزود بالبنزين، الذي بات يعوّض النقص في السوق الرسمية. وانعكس ذلك الوضع سلباً على حياة المواطنين وتقلّصهم إلى أماكن عملهم، في ظل ارتفاع أجور النقل بشكل كبير بسبب انتعاش السوق السوداء التي تباع البنزين بأسعار عالية وصل سعر اللتر إلى 5 آلاف ليرة (دولاران تقريباً).



عبدالله خطاب
القرار شمل فقط
البنزين ليصبح سعر
التر 3 آلاف ليرة

ويعتبر الوضع المالي والإنساني في سوريا كارثياً بعد عقد من الصراع المستمر، والذي تفاقم بسبب أزمة اقتصادية حادة، بما في ذلك انهيار العملة المحلية، حيث يبلغ سعر صرف الدولار نحو 3250 ليرة في السوق السوداء ومناطق الأكراد.

وفي حين أن هذه الأسعار هي المتداولة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، يصير مصرف سوريا المركزي على أن سعر الصرف محدد منذ منتصف أبريل الماضي بنحو 2512 ليرة لكل دولار. ويشكو برنامج الأغذية العالمي منذ شهر من أن أكثر من 12 مليون سوري، أي نحو 60 في المئة من السكان، ليس لديهم ما يكفي من الطعام، وعندما يكون هناك طعام، فإنه غالباً ما يكون باهظ التكلفة بالنسبة للكثيرين.

دمشق تثقل كاهل المواطنين بزيادة جديدة في أسعار الوقود

مادة البنزين أوكتان 95 ليصبح السعر الجديد للمادة التي يتم استيرادها دون البطاقة الإلكترونية 3 آلاف ليرة سورية بدلاً من 2500 وهو سعر تكلفة تأمين هذه المادة.

وتشهد سوريا منذ أشهر أزمة وقود خانقة لم تشهداها البلاد خلال سنوات الحرب العشر التي مرت، وتعزو الحكومة هذه الأزمة إلى النقص الحاصل في المادة بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الولايات المتحدة.

ويقول خبراء إن إنقاص الحكومة كاهل المواطنين بأعباء إضافية يدل على مدى فشلها في معالجة هذه المشكلة، على الرغم من استنجد النظام السوري بإيران من أجل توريد كميات من الوقود لتغطية النقص الحاصل في السوق المحلية.

وظل مشهد السيارات المتوقفة في دمشق وفي معظم المحافظات السورية أمام محطات الوقود سائلاً للانتباه، وكان الغالبية ينتظرون ساعات طويلة حتى يحصلوا على 20 لتراً من مادة البنزين للسيارات الخاصة كل أسبوع و4 أيام للسيارات العامة.

وقامت وزارة النفط في مارس من العام الماضي بتخفيض كمية البنزين المخصصة للسيارات العامة والخاصة من 40 لتراً إلى 30 لتراً مع تقليص المدة الزمنية من أسبوع إلى 4 أيام. وأدى القرار إلى نقص كبير من المادة في المحطات وهو ما انجر عنه انتعاش السوق السوداء نظراً للإقبال الكبير

وقررت السلطات في دمشق رفع أسعار بيع الوقود، في إجراء هو الثاني خلال العام الحالي، بعد سلسلة مماثلة من الإجراءات في العام الماضي، ما يكشف عن حجم الصعوبات التي تواجهها الحكومة لإدارة شؤون المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وذكرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في بيان نشرته وكالة الأنباء السورية الرسمية مساء الثلاثاء الماضي، أنها "قررت تحديد سعر لتر البنزين أوكتان 95 بثلاثة آلاف ليرة (أي أقل من دولار بقليل)" بعدما كان عند 2500 ليرة. وقال عبدالله خطاب وكيل وزير النفط والثروة المعدنية إن "القرار شمل فقط

دمشق - وصل قطار حكومة النظام السوري إلى محطة فاصلة في مواجهة شخ السيولة النقديّة بأقرار زيادة جديدة في أسعار الوقود بنحو 16 في المئة، يتوقع أن تضاعف من أعباء المواطنين المحتنقين بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة.

واستفاق السوريون الأربعاء على وقع زيادة جديدة في سعر البنزين باستثناء المازوت (الديزل) وغاز الطهي، وهو ما خلف صدمة لديهم وخاصة الطبقة الفقيرة وأصحاب سيارات الأجرة والنقل، والتي تعاني أصلاً من ضعف في قدرتها الشرائية بسبب الضغوط الاقتصادية التي تعيشها الدولة جراء تداعيات الحرب.



أعباء إضافية قاسية